الاجتماع الامريكي الرجعي » وان هذا الموقف هو جزء من تيار عالمي تقدمي يرفض هذا التعبير وما يرتبط به من منهج تحليلي . لكن الجدل الواسع ، عالميا وعربيا ، حول هذا الموضوع ـ كما يقول المؤلف ـ اوضح العديد من الامور التي ساعدت على إزالة بعض السمات غير الصحيحة التي الصقت بمفهوم « التحديث » والتي اعاقت استعماله كأداة عمل في التحليل الاجتماعي الشمولي . فجرى فصل هذا المفهوم عن النموذج الغربي ـ الصناعي ، مع الابقاء على اعتماد الخصائص الاساسية لنشوء وتطور المجتمع الصناعي . وهكذا ـ كما يقول المؤلف ـ اخذ يتبلور مفهوم مشترك حول التحديث اتفقت حوله الاراء، على انه نمط معين من التغيير الحاصل ضمن مجتمع محدد ، وهو في جوهره عملية تصاعد قدرة الانسان على التحكم بمحيطه المادي . ويدخل ضمن هذه القدرة على التحكم بالمحيط تغير قيم الانسان والعلاقات الاجتماعية والتطور الحضاري عموما ، ضمن اعتقاد متصاعد بالعقلانية والتفكير العلمي . ومن هنا ، يعتقد الباحث ان معرفة مستوى التحديث هي أيضا معرفة التغيرات والتطورات في كل الحالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحضارية عموما . كما انها معرفة بالتصور العام من جهة ، وتصور الطليعة نفسها المنبثقة عن عملية التغيير من جهة أخرى . ويشمل هذا التصور رؤية المستقبل القريب والبعيد ، والعلاقة الجدلية بينهما . ثم ينتقل المؤلف خطوة أخرى باتجاه تحديد مفاهيمه النظرية ، بالتأكيد على اهمية دور التعليم في عملية التغير في الدول النامية التي تشهد مرحلة من التطور : اذ ، يكتسب الانسان من خلال عملية التعليم ، كفاءة جديدة يحتاجها التطور الاقتصادي ويزداد قدرة على الاتصال بعالم أرحب ، ويساعد في تعميق الادراك الذاتي الحضاري ، ويزيد من الرغبة في المشاركة في تطوير الحضارة الوطنية او القومية . ويرى بدران ، في مستوى توجيه الفئة الحاكمة للعملية التربوية ، عمقا في الوضوح لديها ، وصدقا في ارادة التطوير الاجتماعي ـ الاقتصادي الشامل. وهو يرى في تحليل وضع الخريجين اداة تمكننا من معرفة التسارع المستقبلي لنمط التطور الاجتماعي والسياسي في منطقتنا .

بعد ذلك يدرج المؤلف تحت عنوان « التعليم » ، عملية توصيل المعرفة والاطر المؤسسية التي تتولاها قاعديا واداريا ، كجزء من تعبير « التربية » التي تهتم ببناء شخصية الفرد . فالاهداف التربوية تحدد اشكال التعليم واطره وشروط عملية التربية . ومن هذا المنطلق يرى ان الأهداف التربوية تعكس الارادة السياسية للقوى الحاكمة . وتعبر المطالب التربوية للطليعة التقدمية وللجماهير المنظمة الواعية ، عن حجم الوعي والارادة للتأثير على السياسة التعليمية والمسار التعليمي بعامة .

ثم يحدد الباحث دوافعه الى اختيار موضوع بحثه واستمرار اهتمامه به بعدد من الأسباب ، اظن ان ابرزها هو تخبط منظمة التحرير الفلسطينية ومختلف التنظيمات الفلسطينية في توضيح استراتيجية تربوية ، وضآلة الخبرات الطليعية التي تساعد على بلورة استراتيجية وممارسة متقدمتين ، تلتصق بالاستراتيجية والممارسة الثورية العامة ، الى جانب الاهتمام باستكشاف اثر التربية المتوفرة في ظل الاحتلال ، وفي دول الشتات على مجمل قيم الفرد الفلسطيني ومسلكه ، بهدف مجابهة نتائج هذه السياسات والممارسات التربوية ، وتحديد العوامل السياسية والاجتماعية المساعدة او المعيقة .

فهدف الكتاب اذن ، هدف عملي تطبيقي يسعى لتحويل المعرفة العلمية الى أداة تعين على رسم الخطط ومتابعة المسيرة إنطلاقا من خلفية واعية وتصور ناجح ومدروس قادر على الاسهام في دفع وتلبية حاجات الجانب الاخر من هذا الواقع الفلسطيني ، واعداد الشعب الفلسطيني وتعبئته للاستمرار في معركته التحريرية الطويلة .

وبدون ان يحدد لنا الباحث مفهومه « للمجتمع الفلسطيني في الشتات » ، او يوضح ما اذا كان هناك اصلا مجتمع فلسطيني واحد في الشتات ـ وهذا ما سنناقشه فيما بعد ـ ، يسارع الى تقديم عدد كبير من الفروض التي يحاول اخضاعها للبحث وللتحليل ، لادراك مدى صحتها العلمية .

مناقشة المفاهيم

أرى قبل البدء بمناقشة مفاهيم تحديث التعليم والمجتمع التي استخدمها المؤلف ، أن لا بد من التنويه بأنني لن ادخل في مناقشة الاتساق الداخلي لهذه المفاهيم ، ولا في ارتباكاتها الواضحة في التطبيق ، ولكنني سأناقشها من زاوية تعكس تباينا أساسيا مع المؤلف من حيث بؤرة الاهتمام و النظرة الفلسفية وارتباطها الوثيق بالمفاهيم الخاصة بالنمو الاجتماعي وبفكرة التقدم . فلا بد بادىء ذي بدء ، من التمييز الدقيق بين فكرتي « التحديث » و« التقدم » في تطبيقاتهما على التغيرات الاجتماعية ، لاننا لا نظن بتوافق العمليتين في حدوثهما ، فهناك تحديث غير تقدمي ، ويمكن له أن يؤدي الى نتائج غير مرغوبة في مجالات كثيرة ومنها التعليم على سبيل المثال .

قد يبدو للبعض ، أن فكرة « التحديث » فكرة علمية لا لبس فيها ولا غموض ، بعد ان شاع استعمالها في الحياة العادية اليومية من قبل كل